



جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم العلوم التربوية والنفسية

الدراسة الأولية / المرحلة الرابعة الدراسة المسائية

مادة اقتصاديات التعليم / المرحلة الرابعة / الدراسة الأولية

محاضرة الكترونية بعنوان التعريف باقتصاديات التعليم

اسم التدريسية: م.م. عبير عبد الرزاق وهيب

العام الدراسي (٢٠٢٥ – ٢٠٢٦)

أولاً: التعريف باقتصاديات التعليم وأبعاده المفاهيمية

يُعد اقتصاد التعليم (Economics of Education) أو اقتصاد التربية والتعليم فرعاً تطبيقياً حيوياً من فروع علم الاقتصاد الحديث. يُعنى هذا الفرع بدراسة واستكشاف الجوانب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للعملية التربوية، وما تتضمنه من أنشطة تعليمية وتدريبية متكاملة عبر جميع المراحل والدراسات. ولا يقتصر نطاق هذا المفهوم على التعليم الأكاديمي النظامي في المدارس والجامعات فحسب، بل يمتد ليشمل برنامج تعليم الكبار والتدريب المهني، والتأهيل في أثناء الخدمة، بالإضافة إلى إعادة تأهيل القوى البشرية المتعطلة عن العمل لتمكينها من إيجاد فرص عمل جديدة تلاءم متطلبات السوق المتغيرة.

ويرتكز اقتصاد التعليم بصورة أساسية على تحليل العلاقة بين النفقة والمنفعة (Cost-Benefit Analysis)، وحساب التكاليف الاستثمارية والتشغيلية المخصصة للمؤسسات التعليمية مقابل المردود الاقتصادي والاجتماعي المتوقع. ويتم تحليل هذا المردود على مستويين رئيسيين:

* المستوى الفردي (الميكروي): من خلال قياس معدل العائد الداخلي للاستثمار في التعليم، والذي ينعكس على زيادة الدخل الشخصي للفرد، وارتفاع مستواه المعيشي، وتحسين فرص ارتقائه الوظيفي والاجتماعي.

* المستوى القومي (الماكروي): من خلال قياس أثر تراكم رأس المال البشري على زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ودفع عجلة النمو الاقتصادي للبلاد.

تاريخياً، حظيت الناحية الاقتصادية للتربية باهتمام عملي مبسط، حيث كان الآباء والأسر ينظرون للتعليم والتدريب على أنه أداة لإعداد الأبناء لنقل المهن والمهارات الموروثة وتأمين القوت اليومي. إلا أن هذه الممارسات لم تكن توظّر ضمن منهج علمي أكاديمي منفصل. ومع انطلاق الثورة الصناعية وتطوير النظرية الاقتصادية، جاءت كتابات رواد المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)—أمثال آدام سميث وألفرد مارشال—لتؤكد بشكل صريح على أن القدرات والمهارات المكتسبة عن طريق التعليم والتدريب والتخصص في تقسيم العمل تُعد جزءاً أساسياً من الثروة الوطنية، وتلعب دوراً محشوراً في رفع الإنتاجية وتحقيق النمو.

ثانياً: التطور التاريخي والمراحل التأسيسية لاقتصاديات التعليم

مرّ اقتصاديات التعليم بمراحل تطور حاسمة صاغت معالمه النظرية والمنهجية، ويمكن تقسم هذا التطور على النحو الآتي:

١. النصف الأول من القرن العشرين (مرحلة الملاحظات الأولى):

برزت المساهمات المبكرة التي وضعت اللبنة الأولى للتحليل الإحصائي والاقتصادي للتعليم:

* جان فوراستيه (Jean Fourastié): أشار الاقتصادي الفرنسي إلى دور التحول التكنولوجي والتعليم في توجيه القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، وملاحظة أثر المستوى التعليمي على الإنتاجية الكلية.

* ستانيسلاف ستروميلين (Stanislav Strumilin): قدم الاقتصادي السوفييتي في عشرينيات القرن العشرين إحدى أولى المبادرات التطبيقية لقياس العائد الاقتصادي للتعليم؛ حيث أثبت من خلال دراسته للعمال في الاتحاد السوفييتي أن بضع سنوات من التعليم الابتدائي تؤدي إلى زيادة في إنتاجية العامل تتجاوز بكثير تكاليف هذا التعليم، مما شجع على التوسع في التعليم الإجمالي لتلبية متطلبات الخطة الخمسية للصنيع.

٢. حقبة الستينات من القرن العشرين (مرحلة التأسيس العلمي والاستقلالية):

شهدت هذه الفترة ولادة اقتصاديات التعليم كفرع مستقل وقائم بذاته في العلوم الاقتصادية، وتطوير نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory) على يد نخبة من الاقتصاديين في الولايات المتحدة وأوروبا، وأبرزهم ثيودور شولتز (Theodore Schultz) وغاري بيكر (Gary Becker) وإدوارد دينيسون (Edward Denison):

* صُممت المناهج العلمية لقياس العلاقة بين تكاليف الإنفاق العام والخاص على التعليم والمردود الناجم عنه على مستوى دخل الفرد والدخل القومي.

* بدأت الاتجاهات الحديثة تتعامل مع التربية والتعليم بوصفها استثماراً إنتاجياً طويل الأجل بدلاً من كونها مجرد "إنفاق استهلاكي" أو خدمة اجتماعية مستهلكة للموارد.

* برز الاهتمام بتخطيط التعليم (Educational Planning) وربطه بالاحتياجات التنموية للسوق، وتكييف المناهج والتعليم الفني والأكاديمي لتوفير المؤهلات والكفايات القادرة على تشغيل التكنولوجيا الحديثة.

ثالثاً: العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي ونماذج القياس

ازداد اهتمام الباحثين بعلاقة التعليم بالنمو الاقتصادي بشكل واسع بعيد الحرب العالمية الثانية؛ إثر ثبوت عجز النماذج الاقتصادية الكلاسيكية عن تفسير مجمل النمو الاقتصادي المتحقق باقتصارها على عوامل الإنتاج التقليدية (رأس المال المادي والعمل الكمي).

١. مفهوم العامل المتبقي (Residual Factor):

عندما تبين للباحثين أن نسبة كبيرة من الزيادة في الناتج القومي لا يمكن إرجاعها مباشرة إلى زيادة رأس المال المادي أو زيادة عدد العمال، أُطلق على الجزئية المتبقية وغير المفسرة اسم "العامل المتبقي". وقد أثبتت الدراسات أن هذا العامل يعود بصورة رئيسة إلى التطور التكنولوجي، وتحسين الإدارة، وارتفاع مستوى تعليم وتدريب وتأهيل القوة العاملة (أي رأس المال البشري).

٢. الأساليب والمنهجيات المستخدمة في قياس أثر التعليم:

اعتمد الاقتصاديون على عدة أدوات إحصائية وكمية لقياس أثر التعليم، ومنها:

* أساليب الارتباط والإنتاجية: قياس درجة الارتباط الإحصائي بين زيادة الإنفاق على التعليم أو زيادة متوسط عدد سنوات الدراسة للقوى العاملة، وبين ارتفاع معدلات النمو في الناتج القومي وإنتاجية العمال.

* أساليب التحليل العائلي (Factorial Analysis): أتاحت فصل وتحديد المكونات المختلفة المساهمة في النمو، لحساب الوزن النسبي والمساهمة الفعلية للتقنية ومهارات العمالة ومستواهم التعليمي في توليد الدخل.

على الرغم من أن معظم هذه الدراسات أثبتت وجود جليّ لإسهام التعليم الإيجابي في النمو، إلا أن بعض الشكوك المنهجية ظلت قائمة بشأن دقة التقديرات الكمية ومدى قدرتها على فصل أثر

التعليم عن العوامل الأخرى مثل القدرات الطبيعية للفرد، والبيئة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

٣. التحول نحو الأبعاد النوعية والأولويات التنموية:

انتقلت القناعات العلمية الحديثة من التركيز الكمي المحض إلى الاهتمام بـ جودة ونوعية التعليم:

* يزداد أثر التعليم في النمو بقدر ملاءمة مخرجات المؤسسات التعليمية (من خريجين ومتدربين وكفايات) لحاجات سوق العمل المتغيرة.

* التوسع في تقصي أثر التعليم على المظاهر النوعية للتنمية؛ فالتعليم لا يرفع الدخل فقط، بل ينعكس إيجاباً على الوعي الصحي، والحد من النمو السكاني غير المنظم، والارتقاء بالمستوى الثقافي والاجتماعي.

* التركيز على سُلّم الأولويات في التخطيط التربوي؛ حيث أجمعت معظم الدراسات في الاقتصاد النامي على إعطاء الأولوية القصوى للتعليم الأساسي والابتدائي، نظراً لارتفاع معدل العائد الاجتماعي والاقتصادي المباشر له مقارنة بتكلفة الاستثمار فيه.

رابعاً: العوامل المحركة لتنامي حركة البحث في اقتصاديات التعليم

تطافرت مجموعة من العوامل الأكاديمية والاقتصادية والاجتماعية في القرن العشرين لتؤدي إلى الطفرة الكبيرة في أبحاث ودراسات اقتصاديات التعليم، ويمكن تلخيص أبرز هذه العوامل في النقاط الآتية:

* تراكم الخبرات والأطروحات النظرية: استناد الباحثين إلى الموروث الفكري الاقتصادي للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والذي مهد الطريق للربط الصريح بين المعرفة والتأهيل والنمو الاقتصادي.

* التوسع والتعقد في النشاط الاقتصادي العالمي: أدى التطور الصناعي والتقني السريع إلى زيادة الطلب على مهارات جديدة ومعقدة، مما جعل التعليم شرطاً أساسياً لضمان كفاءة العملية الإنتاجية.

* متطلبات التخطيط الاقتصادي الشامل بعد الحربين العالميتين: دفعت أزمات وإعادة إعمار ما بعد الحربين الأولى والثانية الدولَ إلى تبني سياسات التخطيط الشامل، حيث أصبح التخطيط التربوي جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادي القومي لتوفير القوى العاملة الماهرة.

* تغير النظرة إلى التربية لدى الاقتصاديين والتربويين: التقاء أهداف المشتغلين بالاقتصاد والتخطيط التربوي حولتبار التعليم قطاعاً إنتاجياً حيوياً ومجالاً استثمارياً ذا عائد مرتفع، بدلاً من النظر إليه كخدمة مجانية غير منتجة.

* ارتفاع حجم الإنفاق العام والخاص على التعليم: تزايد حصة القطاع التعليمي من الموازنات الحكومية، إلى جانب تصاعد إنفاق الأفراد والأسر والمؤسسات غير الحكومية على التعليم في الدول الرأسمالية والنامية، مما استدعى ترشيد هذا الإنفاق وضمان كفاءته الاقتصادية.

* تدخل المنظمات التربوية والاقتصادية: زيادة الاهتمام بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية بوصفها أدوات لا تهدف فقط للعدالة، بل لرفع الكفاءة الاقتصادية الشاملة للمجتمع.

* تطور الأساليب الإحصائية والقياسية: استخدام الموديلات والسبل الإحصائية الحديثة وتكنولوجيا معالجة البيانات، مما مكن الباحثين من الوصول إلى نتائج واستنتاجات أكثر دقة وعلمية بشأن القيمة الاقتصادية للتعليم على النحو الذي لم يكن متاحاً في الفترات السابقة.